

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٥

بشأن الموافقة على اتفاق القرض التكميلي بمبلغ ٤٥ مليون
مارك ألماني والموقع بتاريخ ١٠/١/١٩٨٥ بين كل من البنك
المركزي المصري (مثلا عن الحكومة المصرية) وشركة السكر
والتقطير المصرية (الجهة المنفذة للمشروع) وبنك التنمية الألماني
(الجهة المقرضة) لاستكمال تمويل مشروع سكر جرجا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٢١ من الدستور؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق القرض التكميلي بمبلغ ٤٥ مليون مارك ألماني والموقع
بتاريخ ١٠/١/١٩٨٥ بين كل من البنك المركزي المصري (مثلا عن الحكومة
المصرية) وشركة السكر والتقطير المصرية (الجهة المنفذة للمشروع) وبنك التنمية
الألماني (الجهة المقرضة) لاستكمال تمويل مشروع سكر جرجا وذلك مع التحفظ
بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شوال سنة ١٤٠٥ (أول يولية سنة ١٩٨٥).

حسنى مبارك

اتفاق القرض والمشروع

بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٨٥

بين : بنك التنمية الألماني كريدت انشتالت

وبين : حكومة مصر العربية ويمثلها البنك المركزي المصري

وبين : شركة السكر والتقطير المصرية

قيمة : ٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مارك ألماني

اتفاق القرض والمشروع

بين : بنك التنمية الألماني كريدت انشتالت - فرانكفورت مين
(كريدت انشتالت) طرف أول

وبين : جمهورية مصر العربية ويمثلها البنك المركزي المصري (المقترض)

وبين : شركة السكر والتقطير المصرية طرف ثان .

وعلى أساس الاتفاق المؤرخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٨٣ بين حكومة جمهورية
ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون المالي (الاتفاقية
الحكومية) فان المقترض ، والمشرف على تنفيذ لمشروع وبنك كريدت انشتالت
يعقدون بموجب هذا الاتفاق التالي للقرض والمشروع .

مادة (١) :

مبلغ القرض وغرضه :

١ - ١ - يقدم البنك الألماني للمقترض فرضا لا يتجاوز ٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مارك
ألماني (خمسة وأربعون مليون مارك ألماني) على دفعتين :

الدفعة الأولى قدرها	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠	مارك ألماني
الدفعة الثانية قدرها	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	مارك ألماني

١ - ٢ يحول المقرض كامل القرض للمشرف على المشروع ووفقا للشروط المنصوص عليها بالمادة الثانية . ويتعهد المشرف على المشروع باستخدام القرض بالإضافة الى قرض البنك الألماني (٢٢١ ٦٦ ٧٨) البالغ قدره ٩٥ مليون مارك ألماني بصفة خالصة لسداد مستلزمات مشروع مصنع سكر جرجا (المشروع) بالنقد الأجنبي .

ويقرر المشرف على المشروع والبنك الألماني باتفاق منفصل تفاصيل المشروع والسلع والخدمات التي يجرى تمويلها من القرض على أساس عقود تعقد بين المشرف على المشروع وأصحاب المصانع (بموجب عقود تصدير) . والسلع والخدمات التي يجرى تمويلها من القرض تقدمها شركات ألمانية وهي شركات معظم نشاطها في ألمانيا . وهذه الشركات وحدها هي المعتمدة والتي لا تستخدم للمشروع سلعا أو خدمات من بلدان أخرى .

١ - ٣ يتحمل المشرف على المشروع الضرائب والرسوم الأخرى المحلية ولا تسند الرسوم الجمركية على الواردات من القرض .
مادة (٢) :

تحويل القرض للمشرف على المشروع :

٢ - ١ يحول المقرض الى المشرف على المشروع بمقتضى اتفاق قرض منفصل بالشروط التالية :

(أ) بالنسبة للدفعة الأولى :

بفائدة ٥ر٣٪ سنويا (ثلاثة ونصف في المائة في السنة) ولمدة ٣٠ سنة شاملة فترة سماح لمدة خمس سنوات . وتعصب هذه المدة - بما فيها فترة السماح - من تاريخ عقد الاتفاقية المنفصلة للقرض سالف الإشارة اليها .

(ب) بالنسبة للدفعة الثانية :

تنطبق عليها الشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٤/٢/ب هـ

٢ - ٢ ويستخدم المقرض الفائدة التي يسدها المشرف على المشروع وفقا للمادة ١/١/أ ، طالما أن هذه الفائدة تجاوز الفائدة التي يسدها المقرض (فرق الفائدة) في تمويل مشروعات جديدة برعاية سياسة التنمية . « فوق الفائدة » هذه تصكها اللوائح المنصوص عليها بخطاب البنك الألماني بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٨٢

٣ - ٢ وقبل سداد الدفعة الأولى من القرض ، يقدم المقرض للبنك الألماني نسخة من اتفاق القرض المنصوص عليها بالمادة ١/٣ مشفوعة بترجمة معتمدة .
٢ - ٤ ولا يشكل تحويل القرض أى التزام للمشرف على المشروع ازاء البنك الألماني في سداد التزاماته بموجب هذا الاتفاق .
مادة (٣) :

تقديم دفعات من القرض :

٣ - ١ يقدم البنك الألماني القرض على الوجه التالي :

(أ) الدفعة الأولى وفقا لتقدم الأعمال فى المشروع وبناء على طلب المشرف على المشروع .

(ب) الدفعة الثانية لمنتج الآلات والمعدات اللازمة للمشروع ووفقا للسلع والخدمات المتفق عليها بموجب العقد بين المشرف على المشروع والموردين .

٣ - ٢ - وبموجب اتفاق منفصل ، يوافق المشرف على المشروع والبنك الألماني على اجراءات تقديم دفعات من القرض ، وبصفة خاصة باثبات المشرف على المشروع استخدام سائر القروض فى القرض المنصوص عليه فى هذا الاتفاق .

٣ - ٣ وفى حالة انخفاض اعمالي الأسعار المتفق عليها فى عقود التصدير خلال فترة تقديم البنك الألماني لدفعات من القرض ، يقوم البنك بتخفيض الدفعة الثانية تبعاً لذلك .

٣ - ٤ - لن يلغى المقرض صرف مبالغ من القرض ما لم يحصل على موافقة مسبقة من البنك الألماني .

٣ - ٥ - للبنك الألماني الحق في رفض صرف مبالغ من الدفعة الثانية بعد ٣١ مارس سنة ١٩٨٧ ومن الدفعة الأولى من القرض بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٨

مادة (٤) :

الارتباط بالرسم والفوائد والسداد :

٤ - ١ - يدفع المقرض للبنك الألماني عمولة ارتباط بمعدل $\frac{1}{4}$ سنويًا (ربع في المائة سنويًا) عن المبالغ غير المستخدمة من القرض . ويحسب مقابل الارتباط عن فترة تبدأ بعد ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق وتنتهي في تواريخ قيد مديونية الدفعات المنصرفة .

٤ - ٢ - (أ) يدفع المقرض للبنك الألماني فائدة على الدفعة الأولى من القرض بمعدل $\frac{1}{4}$ سنويًا (ثلاثة أرباع في المائة سنويًا) .

(ب) يدفع المقرض للبنك الألماني فائدة عن الدفعة الثانية من القرض يحددها البنك الألماني قبل الصرف مباشرة وتتفق وشروط وأوضاع القروض طويلة الأجل السائدة في السوق المالية بألمانيا الاتحادية في نفس التاريخ . وإن تجاوزت معدلات الفائدة على كل حال $\frac{10}{100}$ سنويًا (عشرة في المائة سنويًا) . وسوف يخطر البنك الألماني المقرض بالبريد المسجل بمعدلات الفائدة في كل حالة . وتصبح أسعار الفائدة المبلغ من البنك الألماني للمقرض جزءًا لا يتجزأ من هذا الاتفاق .

(ج) تحسب الفائدة من تواريخ قيد مديونية الدفعات المقدمة من القرض وحتى تاريخ سدادها وقيدتها دائمة لحساب البنك الألماني وعلى النحو المشار إليه في المادة ٤/١٢

٣ - لا يتجاوز المكون الحسابي لمعدل الفائدة على القرض ككل $\frac{2}{3}$ سنويا
(اثنان في المائة سنويا) .

٤ - ٤ - يدفع المتترض عمولة الارتباط عن الدفعتين الأولى والثانية من
القرض وعلى نحو ما هو مقرر بالمادة ٤/٢/أ وعلى أساس نصف سنوي بالنسبة
للدفعة الأولى من القرض في ٣٠ يونيو ، ٣١ ديسمبر لنصف السنة المنتهية
عندئذ .
- ر ضلابد

٤ - ٥ - يدفع المتترض الفائدة المقررة بالمادة ٤/٢/ب عن الدفعة الثانية من القرض
على النحو التالي :

قبل تاريخ استحقاق سداد القسط الأول تستحق الفائدة كل نصف سنة في
٣٠ يونيو و ٣١ ديسمبر من كل سنة عن نصف السنة المنتهية عندئذ . وفي تاريخ
استحقاق سداد القسط الأول تدفع الفائدة مع تلك الأقساط وتسددها بعدها نصف
سنوية عن الفترة السابقة في تواريخ سداد الأقساط التي تستحق بعد ذلك على
النحو المنصوص عليه بالمادة ٤/٦

٤ - ٥ - يسدد المتترض الدفعة الأولى من القرض للبنك الألماني على النحو
التالي :

٣٠ يونيو ١٩٩٥	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٩٥	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ١٩٩٦	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٩٦	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ١٩٩٧	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٩٧	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ١٩٩٨	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٩٨	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠

٣٠ يونيو ١٩٩٩	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٩٩	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٠٠	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠٠	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٠١	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠١	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٠٢	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠٢	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٠٣	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠٣	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٠٤	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠٤	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٠٥	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠٥	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٠٦	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٠٧	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٠٨	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٠٩	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠١٠	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٠	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠

٣٠ يونيو ٢٠١١	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠١١	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠١٢	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٢	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠١٣	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٣	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠١٤	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٤	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠١٥	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٥	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠١٦	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٦	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠١٧	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٧	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠١٨	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠١٩	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٢١	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مارك ألماني	٣١٢٥٠٠

٢٠٢٣	٣٠ يونيو	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٣	٣١ ديسمبر	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٤	٣٠ يونيو	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٤	٣١ ديسمبر	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٥	٣٠ يونيو	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٥	٣١ ديسمبر	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٦	٣٠ يونيو	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٦	٣١ ديسمبر	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٧	٣٠ يونيو	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٧	٣١ ديسمبر	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٨	٣٠ يونيو	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٨	٣١ ديسمبر	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٩	٣٠ يونيو	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٢٩	٣١ ديسمبر	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٣٠	٣٠ يونيو	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٣٠	٣١ ديسمبر	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٣١	٣٠ يونيو	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٣١	٣١ ديسمبر	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٣٢	٣٠ يونيو	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٣٢	٣١ ديسمبر	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٣٣	٣٠ يونيو	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٣٣	٣١ ديسمبر	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٣٤	٣٠ يونيو	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠
٢٠٣٤	٣١ ديسمبر	مارك ألماني	٣١٢ر٥٠٠

٤ - ٦ يسدد المقرض الدفعة الثانية من القرض في عشرين قسطا متساويا نصف سنوي على التوالي ، ويستحق القسط الأول بعد تاريخ الاستعداد لتشغيل المشروع ، وفي أية حالة لا يتجاوز ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٧ أو أى تاريخ مبكر عن ذلك . وأثبت الاستعداد لتشغيل المشروع يكون عن طريق تعزيز يتفق والمرفق (١) من هذا الاتفاق . وبالاتفاق على جدول السداد ، يقوم بنك التنمية الألماني بإرساله الى المقرض بالبريد المسجل . وبمجرد إرساله بالبريد فان جدول السداد هذا يشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق بالقرض والمشروع .

٤ - ٧ اذا لم تصل أقساط السداد عن الدفعة الأولى من القرض للبنك الألماني عند استحقاقها ، يكون للبنك الألماني الحق في زيادة معدل الفائدة على الأقساط المتأخرة الى مستوى معدل الخصم السائد لدى بنك دويتش بندز بنك في تاريخ الاستحقاق هذا بالإضافة الى $\frac{3}{3}$ سنويا عن المدة التي تبدأ في تاريخ الاستحقاق وتنتهي في تاريخ السداد . وفي حالة عدم سداد أقساط الدفعة الثانية من القرض ، يصبح من حق بنك التنمية الألماني زيادة سعر الفائدة بنسبة $\frac{3}{3}$ سنويا . والفائدة على الأقساط المتأخر سدادها تسدد بدون تأخير بمجرد طلبها من البنك الألماني .

٤ - ٨ يحتفظ بنك التنمية الألماني بحقه في اقتضاء $\frac{3}{3}$ سنويا من المقرض عن اجبالي المبالغ المتأخر سدادها من الفائدة أو مقابل الالتزام - زيادة على سعر الخصم السائد في بنك «دويتش بندز بنك» في تاريخ الاستحقاق . واجبالي هذا المبلغ يحسب من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ سداد الفائدة مقابل الارتباط لحساب بنك التنمية الألماني وعلى النحو المشار اليه بالمادة ١٢/٤ ويستحق الدفع بدون تأخير بمجرد طلبه بمعرفة البنك الألماني .

٤ - ٩ يحسب مقابل الارتباط والفائدة والاضافات بسبب عدم السداد في مواعيد الاستحقاق وفقا للمادة ٧/٤ ، ٨/٤ - اذا تحقق ذلك - على أساس السنة

٣٠ يوما والشهر ٣٠ يوما .

٤ - ١٠ - المبالغ التي لم يتم سحبها من القرض أو التي سددت قبل مواعيد استحقاقها تسوى من الأقساط الأولى للدفعة الثانية من القرض ، ثم من الدفعة الأولى من القرض حسب آخر استحقاق بموجب جدول السداد ما لم يتفق على خلاف ذلك في كل حالة على حدة .

٤ - ١١ - يسوغ لبنك التنمية الألماني أن يسوى - حسب اختياره - المدفوعات التي تسلمها خصما من المستحقات بموجب هذا الاتفاق أو بموجب اتفاقات أخرى معقودة بين البنك الألماني والمقترض .

٤ - ١٢ - يتعهد المقترض بأن يسدد كل المدفوعات بالعملة الألمانية - مارك ألماني - لحساب بنك التنمية الألماني (رقم ٠٠ - ٠٩١ - ٤٠٥) لدى بنك « دويتش بندز بنك » في فرانكفورت - مين ، ولا يسمح بخلاف ذلك . ولا تنتهي التزامات المقترض بالسداد الا بالسداد الفعلي في ذلك الحساب بالمارك الألماني وأيلولة المبالغ المسددة لتصبح تحت تصرف الحر لبنك التنمية الألماني .

مادة (٥) :

إبطال السحب من القرض ، والارجاء والالغاء :

٥ - ١ - يحق للمقترض أن يسدد الدفعة الأولى من القرض دفعة واحدة أو جزئيا في أي وقت قبل موعد استحقاقها . كما يجوز للمقترض أن يسدد الدفعة الثانية من القرض قبل موعد استحقاقها بعدد قسط واحد فقط أو أكثر من قسط بناء على اخطار مسبق بمائة وثمانين يوما .

٥ - ٢ - يحق لبنك التنمية الألماني أن يرجئ الصرف من القرض في الحالات التالية فحسب :

(أ) أن يكون المقترض قد تخلف عن الوفاء بالتزامه تجاه بنك التنمية الألماني في السداد في تاريخ الاستحقاق .

(ب) أو بسبب عدم الوفاء بالتزاماته في حينه بموجب هذا الاتفاق أو بموجب اتفاقات منفصلة تتعلق بهذا الاتفاق .

(ج) أو بسبب أن المشرف على المشروع لم يعد قادراً على إثبات استعادته
بمتحصلات القرض للغرض المنصوص عليه في هذا الاتفاق .

(د) أو لأي موقف استثنائي ينشأ ويحول أو يخل بشكل جدي بتنفيذ
القرض من القرض أو تنفيذ المشروع أو الوفاء بالتزامات السداد
التي تعهد بها المقرض بمقتضى هذا الاتفاق .

٥ - ٣ - وفي حالة أي من الأحداث المنصوص عليها بالمادة ٥/٢/أ ،
ب، ج واستمرارها لمدة يحددها البنك الألماني ، ولا تقل بحال عن ثلاثين يوماً ،
يصبح من حق البنك الألماني الآتي :

(أ) في حالة الأحداث المنصوص عليها بالمادة ٥/٢/أ ، ب أن يطلب السداد
الفوري لكل مبالغ القرض القائم وكذلك سداد كل الفوائد المستحقة
وكل المصروفات العرضية الأخرى .

(ب) وفي حالة الحدث المنصوص عليه بالمادة ٥/٢/ج أن يطلب السداد
الفوري لمبالغ القرض التي يعجز المقرض عن إثبات استخدامها للغرض
المنصوص عليه في هذا الاتفاق .

مادة (٦) :

النفقات والمصروفات العامة :

٦ - ١ - يسدّد المقرض كل المدفوعات بسوجب هذا الاتفاق بدون
استقطاع ضرائب أو رسوم أو مصروفات أخرى ويتحمل أي مصروفات للتحويل
تنشأ بخصوص الصرف من القرض .

٦ - ٢ - يتحمل المقرض كل الضرائب والرسوم الناشئة بسبب عقد هذا
الاتفاق وتنفيذه وخارج النطاق الألماني لصحة سريان الاتفاق
الحكومي .

مادة (٧) :

ضمان حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية :

لبنك التنمية الألماني مطالب تنشأ من الدفعة الثانية من القرض ومضبوته من جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل الصرف من الدفعة الثانية • وفعالية هذا الضمان غير محدودة ومتطلبه لصرف الدفعة الثانية • وللبنك الألماني أن يقدم معلومات لممثلي حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في شأن تنفيذ اتفاق القرض والمشروع • ويجوز لممثلي حكومة ألمانيا الاتحادية أن يقدموا معلومات عن المقرض وعن شروط وأوضاع القرض للمنظمات الدولية المسند إليها جمع معلومات احصائية خصوصا في شأن خدمات الاقراض •

مادة (٨) :

سريان هذا الاتفاق والتوكيل القانوني :

٨ - ١ - يقدم المقرض - فور عقد هذا الاتفاق قبل أول صرف من القرض - الى بنك التنمية الألماني اثبات مقنع بالآتي :

(أ) أن المقرض قد وفى بكل المتطلبات الدستورية والقوانين الأخرى لصحة التزاماته بموجب هذا الاتفاق •

(ب) أن المشرف على المشروع قد وفى بكل متطلبات القانون المصري لصحة قيامه بالتزاماته بموجب هذا الاتفاق •

٨ - ٢ - يمثل المقرض في تنفيذ هذا الاتفاق محافظ البنك المركزي المصري ومن يوكلهم للتعامل مع بنك التنمية الألماني بموجب نماذج امضاءات مصدقا عليها •

ويمثل المشرف على المشروع رئيس مجلس ادارة شركة السكر والتقطير المصرية ومن يوكلهم للتعامل مع البنك الألماني بموجب نماذج امضاءات مصدقا عليها منه لتنفيذ هذا الاتفاق • وفى حالة اجراء تغيير في هذا التمثيل يخطر

الشخص المسئول الذي يمثل الطرف المتعاقد بنك التنمية الألماني بالمثل الجديد وعنوانه • ولا ينتهى التوكيل القانونى الا بعدول الممثل المعتمد صراحة عنه ومن تاريخ تسلم بنك التنمية الألماني ما يفيد ذلك •

٨ - ٣ - التعديلات والاضافات التى تطرأ على هذا الاتفاق وأى اخطار أو بيان يصدر بموجب هذا الاتفاق وبمعرفة الأطراف المتعاقدين تكون أى منها كتابة • وأى اخطار أو افادة تعتبر متسلمة بتوجيهها الى العناوين التالية للأطراف المتعاقدين ، أو الى العناوين الأخرى التى يخطر بها أى طرف الأطراف الآخرين •
عنوان بريد بنك التنمية الألماني :

- بنك التنمية الألماني «كريدت
انشالت» فرانكفورت - مين
ص • ب - ٤١ ١١ ١١ جمهورية
ألمانيا الاتحادية •

عنوان بريد المقترض :

- البنك المركزى المصرى المركزى
الرئيسى الادارة الخارجية -
القاهرة جمهورية مصر العربية •

عنوان بريد المشرف على المشروع :

- شركة السكر والتقطير المصرية
ص • ب ٧٦٣ القاهرة - جمهورية
مصر العربية •

وأى تغيير فى العناوين سالفة الذكر تسرى من تاريخ الاخطار الفعلى بها وتسلم الأطراف المتعاقدين لها •

٨ - ٤ - التعديلات التى تطرأ على هذا الاتفاق وتعلق بالتزامات المقترض بالسداد وحدها لا تتطلب موافقة المشرف على المشروع •

مادة (٩) :

المشروع :

٩ - ١ - يتعهد المشرف على المشروع الآتى :

(أ) يعد ، وينفذ ، ويدير ، ويصون المشروع وفقا للأصول المالية والهندسية السليمة ، وبالضرورة وفقا للخطط والمعلومات المبلغة لبنك التنمية الألماني .

(ب) يعهد بأعداد المشروع والاشراف على انشاء المشروع لمهندسين استشاريين مستقلين ومؤهلين ، كما يعهد بتنفيذ المشروع الى شركات ذات كفاءة وبناء على دعوة لتقديم عطاء عن السلع والخدمات التي تمول من القرض ، وتقتصر الدعوة لتقديم العطاء على الشركات التي مقرها في ألمانيا وتزاول معظم عملها فيها .

(ج) يمسك ، أو يدبر امساك الدفاتر والسجلات التي تبين كل تكاليف البضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تحدد البضائع والخدمات التي تمول من القرض .

(د) وتمكن مثلى بنك التنمية الألماني الاطلاع في أى وقت على هذه الدفاتر والسجلات وكذلك أية وثائق أخرى لها علاقة بتنفيذ المشروع .
وزيادة المشروع وكل المنشآت التي لها علاقة بها .

(هـ) يقدم أية معلومات أو تقارير عن المشروع ومراحل تقدمه والتي يجوز أن يطلبها البنك الألماني .

(و) يقدم لبنك التنمية الألماني في أقرب وقت بما لا يجاوز تسعة أشهر بعد ختام السنة المالية التقارير السنوية الخاصة بها مشفوعة بالميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر والمذكرات الايضاحية .

(ز) يتعهد بعدم بيع أو رهن أو تحميل المشروع بما شابه من قيود قانونية بدون موافقة مسبقة من بنك التنمية الألماني ، وحتى سداد الدفعة الثانية من القرض بالكامل .

٩ - ٢ - يضع المشرف على المشروع وبنك التنمية الألماني التفاصيل التي تتعلق بالفقرة الأولى من المادة التاسعة في اتفاق منفصل .

٩ - ٣ - يتعهد كل من المقترض والمشرف على المشروع بالآتي :

(أ) ضمان تمويل المشروع بالكامل ، وأن يقدم بناء على طلب البنك الألماني ما يثبت تغطية كل النفقات التي لا يغطيها القرض .

(ب) اخطار البنك الألماني على الفور بأية ظروف جديدة تؤثر أو تضر بانجاز القرض من هذا الاتفاق ، وبصفة خاصة تنفيذ أو ادارة المشروع .

(ج) اخطار المورد الرئيسي وبنك التنمية الألماني بأية شواهد بتأخير بدء العمل بالمصنع تأخيرا كبيرا .

٩ - ٤ - يتعهد المقترض بالآتي :

(أ) أن يساعد المشرف على المشروع - وفق الأصول المالية والهندسية السليمة - في تنفيذ المشروع وفي انجاز التزاماته بموجب هذا الاتفاق ، وبصفة خاصة منح المشرف على المشروع كل التراخيص الضرورية لتنفيذه .

٩ - ٥ - تطبق نصوص اتفاق الحكومة ، والتي يعلنها المقترض ، على نقل

بضائع بحرا وبرا وجوا ، وهي التي تمول من القرض .

مادة (١٠) :

نصوص مختلفة :

١٠ - ١ - عدم سرعان أى نص فى هذا الاتفاق ان يؤثر فى سرعان باقى النصوص • وأى ثغرة تنشأ نتيجة لذلك تسرى فى شأنها النصوص التى تتفق والغرض من هذا الاتفاق •

١٠ - ٢ - هذا الاتفاق الخاص بالقرض مستقل عن عقود التصدير • ولا يجوز للمقترض والمصرف على المشروع عند تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق القرض هذا ، أن يثيرا أية اعتراضات أساسها عقود التصدير •

١٠ - ٣ - لا يجوز للمقترض أن يتنازل أو يحول أو يرهن أو يحمل بأية قيود قانونية أخرى مشابهة أية حقوق بموجب هذا الاتفاق •

١٠ - ٤ - يحكم هذا الاتفاق قانون جمهورية ألمانيا الاتحادية ومحل التنفيذ هو فرانكفورت - مين • وفى حالة الشك فى تفسير هذا الاتفاق ، يسرى النص الألماني •

مادة (١١) :

فعالية اتفاق القرض والمشروع :

يسرى هذا الاتفاق الخاص بالقرض والمشروع اعتبارا من تاريخ تصديق البرلمان المصرى وفقا للإجراءات الدستورية السارية فى جمهورية مصر العربية • ويتعهد المقترض باخطار بنك التنمية الألماني بذلك •

أعد هذا الاتفاق من ست نسخ أصلية ، ثلاثة منها باللغة الألمانية • ومثلها بالانجليزية •

تحريرا فى فرانكفورت - مين فى ١٠ يناير سنة ١٩٨٥

- بنك التنمية الألماني

(كريدبت انشتالت)

توقيعات

- جمهورية مصر العربية ويشلها

البنك المركزي المصري

توقيعات

- شركة السكر والتقطير المصرية

توقيع رئيس مجلس الإدارة

مع ختم البنك الألماني بالشمع الأحمر .

شروط التحكيم

كافة المنازعات التي تنشأ عن الاتفاق السابق ، بما في ذلك المنازعات حول
سيران هذا الاتفاق ، وشروط التحكيم هذه ، والتي لا يتسنى تسويتها وديا
بين الأطراف المتعاقدين سوف تطرح للتحكيم حسب المتفق عليه في اتفاقية التحكيم
ثلاثي الأطراف في شأن اتفاق القرض والمشروع المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٨١ .
[مشروع مصنع سكر جرجا] .

وينتهي اتفاق التحكيم هذا بتنفيذ كافة الالتزامات بموجب الاتفاق السابق .

تحريرا في فرانكفورت - مين في ١٠ يناير سنة ١٩٨٥

- بنك التنمية الألماني

توقيعات

- جمهورية مصر العربية ويمثلها

البنك المركزي المصري

توقيعات

- شركة السكر والتقطير المصرية

توقيع رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم ١

- بنك التنمية الألماني (كريديت أنشتالت) فرانكفورت - مين -

جمهورية ألمانيا الاتحادية .

بشأن : الدفعة الثانية من اتفاق القرض والمشروع بتاريخ

بمبلغ ٤٥ مليون مارك ألماني لمصنع سكر جرجا - حساب ائتماني رقم

الموضوع : شهادة استعداد للتشغيل .

وفقا للسادة ٤/٦ من هذا الاتفاق بشأن القرض والمشروع المؤرخ

ووفقا لعقود التصدير بتاريخ ، نعزز بسوجب هذا الاستعداد

للتشغيل - القبول المؤقت لمصنع السكر سالف الذكر ، وذلك في تاريخ

- توقيع الممثل المعتمد للمصدر .

- توقيع الممثل المعتمد للمشرف على المشروع .

- من بنك التنمية الألماني - كريديت انشتالت - فرانكفورت - مين -

- الى : • البنك المركزي المصري - المركز الرئيسي - الادارة الخارجية

• وزارة الصناعة والثروة المعدنية

• شركة السكر والتقطير المصرية - القاهرة

جمهورية مصر العربية

رقم : ٢٤٢٥ / في ٥ فبراير سنة ١٩٨٢

بشأن : مبلغ ٩٥ مليون مارك ألماني قرض لمشروع مصنع سكر جرجا
قرض رقم ٧٨ ٦٦ ٢٢١

السادة :

وفقا للمادة ٢/٢ من اتفاق القرض والمشروع المعقود بين جمهورية مصر العربية (المقترض) ويمثلها البنك المركزي المصري ، وشركة السكر والتقطير المصرية (المشرف على المشروع) طرف أول ، وبنك التنمية الألماني (كريدت انشتالت) طرف ثان ، في ٣١ مارس سنة ١٩٨١ ، يتم التوصل الى اتفاق حول استخدام الأموال المقابلة للفائدة الاضافية قبل أول صرف من القرض .

وتبعاً لذلك ، سوف يتم الاتفاق على الآتى :

يفتح المقترض حساب خاص دائن لصالح وزارة الصناعة والثروة المعدنية لدى البنك المركزي المصري وفي تواريخ الفوائد المذكورة في اتفاق المشروع (٣٠ يونيه : ٣١ ديسمبر) وذلك لقيد مبالغ الفائدة الاضافية التي تترتب وفقاً لنصوص المادة ٢/٢ من اتفاق القرض والمشروع ، وتحولاً لوزارة الصناعة والثروة المعدنية فرق الفائدة الاضافية بالكامل ، بدون فوائد وبدون أية مصروفات الى المشرف على المشروع ويستخدم المشرف على المشروع هذه الأموال الخاصة بفرق الفائدة لتمويل المشروعات التالية الجذيرة بالرعاية من وجهه نظر سياسة التنمية ، وبصفة خاصة أعمال البحوث والاستنباط أنواع جديدة من القصب ومكافحة الآفات التي تصيبه ولأغراض التدريب .

وتفاصيل البنود التي تمولها واجراءات التنفيذ سوف يتم الاتفاق عليها بين المقترض وبنك التنمية الألماني في كل حالة على حدة .

وحتى اخطار آخر ، يحول المشرف على المشروع الى بنك التنمية الألماني
أكل نصف سنة قائمة تبين قيمة المتحصل من مقابل الفائدة الاضافية وتواريخ
الفوائد المذكورة في المادة ٤/٤ من اتفاق القرض والمشروع .

ويقدم المشرف على المشروع تقريراً ، وفق نظام التقارير المتفق عليه بالمادة
١/٨ هـ من اتفاق القرض والمشروع ، وكذلك بشأن استخدام الأموال
المتحصلة من فروق الفائدة .

ويجوز تعديل النصوص السابقة أو تغييرها في أى وقت بالاتفاق المشترك
إذا تطلب تنفيذ اتفاق القرض والمشروع مثل هذه التعديلات أو التغييرات .

بالاضافة الى تطبيق نصوص المادتين ٣/٧ ، ٩ من اتفاق القرض والمشروع
على هذا الاتفاق .

رجاء التكرم بالاطار بموافقتكم على الاتفاق سالف الذكر بتوقيع موثق
واعادة النسخ المرفقة باللغتين الألمانية والانجليزية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

بنك التنمية الألماني - توقيع

موافق - البنك المركزي المصري - توقيع

- وزارة الصناعة والثروة المعدنية - توقيع

- شركة السكر والتقطير المصرية - توقيع

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٠ يولية سنة ١٩٨٥ بشأن الموافقة على اتفاق القرض التكميلي بمبلغ ٤٥ مليون مارك ألماني والموقع بتاريخ ١٠/١/١٩٨٥ بين كل من البنك المركزي المصري (ممثلا عن الحكومة المصرية) وشركة السكر والتقطير المصرية (الجهة المنفذة للمشروع) وبنك التنمية الألماني (الجهة المقرضة) لاستكمال تمويل مشروع سكر جرجا وموافقة مجلس الشعب عليها بتاريخ ٢ يولية سنة ١٩٨٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٦ يولية سنة ١٩٨٥

قرر :

(اادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق القرض التكميلي بمبلغ ٤٥ مليون مارك ألماني والموقع بتاريخ ١٠/١/١٩٨٥ بين كل من البنك المركزي المصري (ممثلاً عن الحكومة المصرية) وشركة السكر والتقطير المصرية (الجهة المنفذة للمشروع) وبنك التنمية الألماني (الجهة المقرضة) لاستكمال تمويل مشروع سكر جرجا ويعمل به اعتباراً من ٦ يولية سنة ١٩٨٥ ؛

وزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد